تقرير

منع الفلسطينيين من السفر: حرب صامتة

عزيز كايد

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2017

العنوان: منع الفلسطينيين من السفر :حرب صامتة

السلسلة: تقارير

الكاتب: **عزيز كايد**

الشهر/ السنة :مايو/2017

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2017

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

يتعرض عشرات الآلاف من الفلسطينيين لشكل آخر من الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان، وهي سياسة المنع من السفر إلى الخارج، وإقامة ما يشبه السجن الكبير بالنسبة لعشرات الآلاف منهم، الذين تحرمهم سلطات الاحتلال من أبسط حقوق الإنسان المعروفة، وهي الحق في التنقل وحرية الحركة.

وما يزيد من معاناة هؤلاء الفلسطينيين هو عدم الاكتراث وغياب الاهتمام الذي تستحقه هذه المعضلة من قبل الجهات المعنية، الفلسطينية والدولية، الحقوقية والسياسية، واستمرار هذه المعاناة بشكل صامت، حتى من وسائل الإعلام، الأمر الذي يمكن وصفه، ودون مبالغة، بالحرب الصامتة التي يشنها الاحتلال على شريحة فلسطينية، ويحرمها من أحد حقوق الإنسان، التي تقرها المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية.

وفي هذا السياق، يستذكر الفلسطينيون الممنوعون من السفر الحملات الإعلامية الواسعة، والتحركات السياسية الكبيرة، التي كانت تنظمها جهات دولية، رسمية وشعبية، ضد سياسة الاتحاد السوفياتي السابق، الذي كان يحرم العديد من المعارضين السياسيين من السفر، وخاصة اليهود الروس، الذين كانوا يرغبون في الهجرة من الاتحاد السوفياتي، لدرجة تدخّل مجلس الأمن الدولي في بعض الحالات. أما اليوم، وفيما يتعلق بسفر الفلسطينيين، فإن المؤسسات الدولية تبدو غائبة عن هذا الموضوع.

مواثيق ومؤسسات دولية: والمشكلة تراوح مكانها

تنص المادة (13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل فرد الحق في حرية التنقل، وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة، ولكل فرد الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده. كما تؤكد على ذلك المادة (12) من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية.

ورغم أن "إسرائيل" كانت قد وقعت على هذه المواثيق الدولية، إلا أن سياستها في منع الفلسطينيين من السفر متواصلة، ضاربة هذه المواثيق، وغيرها طبعا، عرض الحائط، وغير آبهة بشيء اسمه قانون دولي، لم يعد في نظر أصحاب المشكلة، الذين تتزايد معاناتهم يوما بعد يوم، سوى حبر على ورق.

في منتصف آذار/ مارس من عام 2012، عقد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ندوة بجنيف، تم الإعلان في ختامها عن نداء حقوقي وقعت عليه 300 منظمة دولية غير حكومية، يطالب برفع القيود عن حركة فلسطينيي الضفة الغربية، وقد تم اعتماد هذا النداء كوثيقة صادرة عن مجلس حقوق الإنسان، مرسلة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بهدف وضع قضية الممنوعين من السفر على طاولة البحث والتحقيق، للبحث عن حل عبر السبل القانونية.

ومع أهمية هذا النداء، إلا أن شيئا حقيقيا على هذا الصعيد لم يحصل، والمشكلة ما زالت تراوح مكانها، وكأن النداء الحقوقي لم يخرج من أدراج مكتب الأمين العام.

الأرقام تكشف حجم المشكلة

من الصعب حصر أعداد الممنوعين من السفر، ولا توجد أي إحصاءات بهذا الخصوص لدى الجهات الفلسطينية الرسمية، وربما الجهات الأمنية الإسرائيلية، لأن قائمة الممنوعين تزداد مع مرور الأيام، وقلما تقصر هذه القائمة، لأن عدد الذين يُرفع عنهم المنع لا يكاد يُذكر.

أسهل ما يمكن حصره هو أعداد الفلسطينيين الذين تعيدهم سلطات الاحتلال لأسباب أمنية، أثناء سفرهم عبر معبر الكرامة، الذي تسميه "إسرائيل" جسر اللنبي، وهو النقطة الحدودية التي تفصل بين الأردن والأراضي الفلسطينية، وهو أيضا المنفذ الوحيد للفلسطينيين سكان الضفة الغربية إلى العالم الخارجي. علما أن هناك آلاف الفلسطينيين الآخرين الذين تبلغهم سلطات الاحتلال بالمنع من السفر، فلا يحاولوا أصلا التوجه إلى معبر الكرامة، لأن إعادتهم أمر مؤكد.

وحسب أحدث التقارير، ذكر تقرير لإدارة العلاقات العامة والإعلام في الشرطة الفلسطينية أن الاحتلال أعاد خلال النصف الأول من الشهر الحالي نيسان/ إبريل 2017 حوالي 51 مواطنا فلسطينيا، وخلال الشهر الماضي آذار/ مارس 2017 حوالي 161 مواطنا، ومنعهم من السفر لأسباب أمنية.

وحسب إحصاءات وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية ومركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية، أعاد الاحتلال عند معبر الكرامة عام 2013 حوالي 812 فلسطينيا. ولكن في عام 2014 أعيد حوالي 5000 فلسطيني، معظمهم من محافظة الخليل، التي حدث فيها خطف ثلاثة مستوطنين إسرائيليين وقتلهم منتصف العام. وقد انخفض العدد عام 2015 إلى حوالي 2700 مواطن، ثم إلى حوالي 1100 عام 2016.

حجة واهية وعقوبات مركّبة

تدعي سلطات الاحتلال الإسرائيلي أنها تمنع آلاف الفلسطينيين من السفر لأسباب أمنية، إذ أن معظم الممنوعين من السفر هم أسرى سابقون، أو نشطاء سياسيون.

ورغم أن هذه الإجراءات هي، بكل المقاييس، انتهاك لحقوق الإنسان وخرق للمواثيق الدولية، فإن هذه الحجة الواهية بعيدة عن المنطق من ناحية، وتشكل عقوبة مركبة من ناحية ثانية. فالخطر الأمني الذي يدّعيه الاحتلال ينتفي أصلا حين مغادرة المواطن الفلسطيني للأراضي الفلسطينية إلى الخارج، وتنتهي إمكانية الاحتكاك بالجيش والمستوطنين الإسرائيليين، أو حتى المشاركة بالفعاليات المعارضة لسياسات الاحتلال، ولذا فإن وجود الفلسطيني في الخارج لم يعد يشكل خطرا أمنيا على "إسرائيل".

لذا، فإن هذه السياسة الإسرائيلية ليست إلا عقابا آخر للأسير الفلسطيني المحرر، الذي كان قد قضى فترة من الاعتقال في السجون الإسرائيلية، وهو في حالة المنع من السفر يتعرض لعقوبة أخرى، مما يجعل منها عقوبة مركبة ومضاعفة، وخرقا آخر لكل الأعراف الدولية والإنسانية، التي تمنع معاقبة الإنسان مرتين على عمل واحد.

لا يقتصر الحرمان من السفر على الأشخاص أنفسهم الذين يتهمهم الاحتلال بمخالفات أمنية، وإنما يشمل، في كثير من الحالات، أقارب هؤالا النشطاء، أو عائلات فلسطينية كان أحد أفرادها معتقلا لدى الاحتلال، أو شهيدا في مواجهات مع الاحتلال، الأمر الذي يشكل عقابا جماعيا ترفضه كل المواثيق الدولية، إذ يشكل انتهاكا لحقوق أفراد لا علاقة لهم بما يدّعيه الاحتلال، ولم يمارسوا أي نشاط أمني ولا حتى سياسي، وإنما هم فقط من أقارب أحد الفلسطينيين الذي شاركوا بأعمال المقاومة. وهذا المنع يطال النساء والأطفال وكبار السن، الذين ذنبهم أنهم أقارب بعض النشطاء السياسيين.

وإلى جانب العائلات والأقارب، يتعرض في بعض الأحيان، سكان مناطق بعينها لمثل هذه الإجراءات، كأن يتم منع مواطني إحدى المحافظات من السفر، بحجة أن أحد أبناء هذه المحافظة نفذ أحد أعمال المقاومة، كما حصل مع محافظة الخليل في منتصف عام 2014، عندما تم خطف ثلاثة مستوطنين في المحافظة. ورغم أن هذا الإجراء هو إجراء مؤقت في الغالب، إلا أنه يشكل عقابا جماعيا يعكس الانتقام من مجموعة من السكان، ليس لهم دخل لا من قريب ولا من بعيد فيما جرى.

تبدو هذه العقوبة مركبة أيضا باستعراض الفئات التي تتعرض للحرمان من السفر، فلا تفقد حقا من حقوقها المكفولة في القانون الدولي فحسْب، وإنما تدفع ثمنا من حياتها، وهي تشمل:

- المرضى الذين هم بحاجة ماسة للسفر لتلقي العلاج في الخارج، حيث يؤدي منعهم من السفر إلى تفاقم الوضع الصحي للكثير منهم، وهناك حلات انتهت بالوفاة لهذا السبب.
- الموظفون العاملون في الخارج، الذين يفقدون وظائفهم بسبب منعهم من السفر بعد إجازة صيفية أو زيارة ذويهم في الضفة الغربية، إضافة إلى الموظفين الجدد الذين يحصلون على وظائف جديدة، فيحرمهم الاحتلال من الالتحاق بوظائفهم في الخارج، ويضيّع عليهم تلك الفرصة.
- الطلبة الذين يدرسون في الخارج، ويقومون بزيارة ذويهم في الضفة الغربية، فيمنعهم الاحتلال من العودة إلى جامعاتهم، وكذلك الطلبة الجدد الذين يحصلون على قبول جامعي في الخارج، فيتعرضون لنفس الحرمان.
- المثقفون والأكاديميون والصحفيون الذين يُدعوْن للمشاركة في مؤتمرات علمية وندوات ثقافية في العديد من الدول العربية والغربية، فيمنعهم الاحتلال من السفر، ويحرمهم من المساهمة العلمية والإنسانية.
- المواطنون المتوجهون لأداء مناسك الحج والعمرة في الديار الحجازية، ورغم أن سفرهم يتراوح بين أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، وبهدف أداء العبادة، إلا أن الاحتلال يمنع الكثير منهم من تحقيق آمالهم في هذه العبادة.

- المواطنون والعائلات الذين تربطهم علاقات قرابة وثيقة، ومن الدرجة الأولى، مع أقارب لهم في الدول العربية، وخاصة الأردن، فيمنعهم الاحتلال من التواصل الاجتماعي مع أقاربهم، ولو كانت زيارتهم لعدة أيام فقط.

يُذكر في هذا الصدد أن بعض الممنوعين من السفر ما زالوا يعانون من هذه الانتهاكات منذ عشرات السنين، إذ أن المنع غالبا بلا سقف زمني، وإنما متروك لتقديرات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية.

شروط ومساومات

لا تتوقف هذه الانتهاكات عند حد المنع من السفر بحد ذاته، وإنما يرافق ذلك العديد من الانتهاكات المتصلة. فأحيانا تشترط أجهزة الاحتلال عدة شروط على بعض من يُسمح لهم بالسفر، كتحديد السفر إلى الأردن فقط، أو السماح بالسفر إلى الخارج باستثناء دول محددة، او اشتراط السفر لأيام فقط، أو حتى لساعات محددة. وقد يكون السماح بالسفر مشروطا بعدم العودة قبل بضعة سنوات، مثل خمس سنوات في الغالب، وربما يبلغ الأمر إلى حد السماح بالسفر مقابل عدم العودة مطلقا. كل ذلك يشكل انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في العيش في بلده، والخروج منه والعودة إليه في أي وقت، ويصطدم مع أدنى متطلبات الحياة الكريمة للإنسان.

لا تقف الانتهاكات عند هذه الشروط، وإنما تصل إلى حد محاولة تجنيد العملاء من هذه البوابة، وذلك عبر مساومة البعض للعمل مع الأجهزة الأمنية مقابل السماح لهم بالسفر، مما يشكل عدوانا على كرامة الإنسان وليس مجرد انتهاك لحقوقه.

وأخيرا..

يستحق المنع من السفر أن يوصف بالحرب الصامتة؛ لأنها تحدث يوميا وبلا ضجيج أو حتى صدى صوت. لذا يستحق هذا الموضوع اهتماما حقوقيا وسياسيا وإعلاميا من قبل المؤسسات الفلسطينية والدولية، ويتطلب تحركا حقيقيا في المحافل الدولية للضغط على "إسرائيل" لوقف هذه الانتهاكات، التي لا تقل أهمية عن الانتهاكات الأخرى، كالإعدام

الميداني والاغتيال والاعتقال الإداري، ومصادرة الأراضي وهدم المنازل، وغيرها مما يعانيه الفلسطينيون باستمرار.

المصادر:

- المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان: http://euromedmonitor.org/a
- مجلس حقوق الإنسان/ الأمم المتحدة: http://www.un.org/ar/rights/
- مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية: http://www.hurryyat.net/
- هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية: http://gaca.gov.ps/
- الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net/